

النخبة التونسية وحركة الإصلاح الوطني خلال القرن

التاسع عشر

The elite and The National Reform Movement in Tunisia during The 19th Century

د/ فتحي معيني

جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر

fathi.maifi@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2019/11/07؛ تاريخ القبول: 2019/12/26

Abstract:

This paper seeks to shed light on Tunisian social elites, their origins and their development during the nineteenth century, These elites have played a major role in the building of the Tunisian state through various stages of its contemporary history. Therefore, many aspects of the history of Tunisian elites and their location in the history of Tunisia, By trying to identify the intellectual and political assets of these elites, their characteristics in terms of composition and composition, and their intellectual, political and ideological affiliations, as far as possible, the historical circumstances that have contributed to the crystallization of reformers' ideas for reforms on the ground.

Keywords:The elite; The National Reform;The Tunisian State; Sadiki College; Al-Zaytuna Mosque.

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على دور النخبة التونسية في حركة الإصلاح التي عرفتها البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر، حيث

اضطلعت هذه النخبة بدور كبير في بناء الدولة التونسية على مرّ مراحل مختلفة من تاريخها المعاصر، ولذا وجب البحث في جوانب عديدة من تاريخها وموقعها من تاريخ تونس، وذلك بمحاولة التعرف على الأدوار التي لعبتها في عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والتعليمي، والإحاطة قدر الإمكان بالظروف التاريخية التي أسهمت في بلورة أفكار المصلحين إلى إصلاحات على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: النخبة التونسية؛ الإصلاح الوطني؛ الدولة التونسية؛ المدرسة الصادقية؛ جامع الزيتونة.

مقدمة:

تعد ظاهرة النخبة من الظواهر التي ارتبطت بالمجتمعات البشرية عبر التاريخ بكل مستوياتها وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتمييز هذه الأقلية العددية بمجموعة من الخصائص والصفات عن باقي أفراد المجتمع. وظهر مفهوم النخبة في إطار الجدل حول طبيعة التباين الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، أو بالأحرى حول صور اللامساواة الاجتماعية التي يفرزها هذا المجتمع، فكان مفهوم النخبة بالنسبة لرواده الأوائل أداة لدحض الأفكار التي تؤسس لنظرة طبقية، تقسم المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة بناء على أسس اقتصادية. وبالتالي فدراسة النخبة ومعرفتها في أي مجتمع من المجتمعات تحوز على أهمية كبيرة، نظرا لإسهامها في تفسير توزع السلطة والنفوذ داخل الدولة أو داخل المجتمع السياسي.

ويعتبر الاهتمام بالنخبة التونسية ودورها في حركة لإصلاح الوطني التي عرفتها تونس خلال القرن التاسع عشر موضوعا بالغ الأهمية، نظرا للدور الكبير الذي اضطلعت به النخبة في بناء الدولة التونسية على مرّ مراحل مختلفة من تاريخها المعاصر، ولذا وجب تسليط الضوء على جوانب من تاريخ

النخبة التونسية وموقعها من تاريخ تونس، وذلك بمحاولة التعرف على أبرز الإصلاحات السياسية والعسكرية والاجتماعية وحتى الفكرية التي كان لها بالغ الأثر في بلورتها. وعليه يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤل التالي: ماهي أبرز الإصلاحات التي رعتها النخبة التونسية خلال القرن التاسع عشر؟. وسيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ثلاث عناصر أساسية يتمثل أولها في التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبة، ويتعلق الثاني بالإصلاحات العسكرية والسياسية والاجتماعية، فيما يتطرق العنصر إلى الثالث إلى إصلاح التعليم بين الصادقية والزيتونة.

التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبة

النخبة لغة مفرد لكلمة نخب، هي أفضل ما يُختار من شيء *نخبة القوم"، "نخبة الشيء" أفضل ما يكون، صفوة، خبرة، عدد محدود من أفراد فئة أو جماعة يمتازون على أقرانهم، يحوزون الأفضلية في مجال معين⁽¹⁾. ويستخدم الباحثون العرب مفهوم النخبة كمرادف لمصطلح الصفوة، فمعجم لسان العرب لـ"ابن منظور" يرجع كلمة النخبة في اللغة العربية إلى انتخب الشيء، أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم خيارهم، ويقالهم نخبة القوم، وإذا قيل جاء في نخب أصحابه أي خيارهم⁽²⁾. وتعني كلمة النخبة لغويا أيضا الخلاصة، أي كل ما صفا منه وخلص، مثل صفوة الناس، وصفوة القول، ويقال اصطفاه أي اختاره⁽³⁾.

كما عرف قاموس علم الاجتماع النخبة بأنها "جماعة صغيرة في مجتمع ما، وفي ظرف تاريخي معين، تحمل هذا الاسم نظرا لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون"⁽⁴⁾. أما في قاموس "أكسفورد Oxford" فإن كلمة (Elite) تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يُعتقد أنها الأفضل والأهم من

بين غيرها، بفضل امتلاكها السلطة أو الثروة أو مهارات عقلية مثل: النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة⁽⁵⁾. ويعرفها قاموس "هاشيت Hachette" الفرنسي على أنها جماعة الأخيار والعناصر المتميزة من مجموعة أكبر⁽⁶⁾.

وتدل كلمة نخبة في التعريف الاصطلاحي على الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الاختيار والأفضلية، وتدل كذلك على الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع، والأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع وخدمته⁽⁷⁾، وهذه الفئات تمثل الجماعة الأكثر قوة ونفوذا وتأثيرا في المجتمع، أي النخبة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور، والحكم والتحكم هنا لا ينسحب فقط على جانب السلطة السياسية، بل يتفرع إلى مختلف جوانب المجتمع⁽⁸⁾.

وهكذا تُشير النخبة بمعناها الواسع إلى أية طائفة تتوافر فيها صفات ذات قيمة كالقدرة الفكرية والهيبة والسلطة الأدبية والنفوذ الواسع، وقد تكون هذه الفئة منتخبة أو مختارة بواسطة الأمة أو الطبيعة، أو الاعتراف العام المبني على معايير الجدارة أو الاستحقاق، مقبولة بشكل عام، وقد لا يكون هناك مجال للاختيار أو الانتخاب في كل مرحلة، حيث أن التاريخ يُخبرنا بأن الأرستقراطية كانت تكسب مكانتها على أساس الميلاد أو الميراث أو الأتباع⁽⁹⁾.

وخضع مفهوم النخبة منذ ظهوره لاعتبارات إيديولوجية وفكرية متعددة ومتباينة، ويرجع ذلك في أساسه إلى الظروف التي أحاطت به عند نشوؤه، وإلى المنطلقات التي ينطلق منها المفكرون والباحثون، حيث باستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد معاني كثيرة واستخدامات عديدة لمفهوم النخبة ابتداء من "أفلاطون Plato" و"أرسطو Aristote"، مروراً بـ "كارل ماركس Carl Marx" و"فلوريدو

باريتو Vilfredo Pareto و "جايتانو موسكا Gaetano Mosca" و "روبرت ميشلز Robert Michels" و "روبرت داهل Robert Dahl".

حيث نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية، وممارسة السلطات على نطاق واسع، كالطبقة الحاكمة والنخبة السياسية والقلّة المسيطرة، وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إليها هذه المفاهيم، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلّة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية، وغالبية خاضعة لهذه القرارات، وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجماعية⁽¹⁰⁾.

وتقوم الفكرة الأساسية للنخبة على وجود أقلية صغيرة في كل المجتمعات البشرية، بغض النظر عن الحكومات القائمة، والتي تضطلع بدور كبير في اتخاذ القرارات السيادية، وتهيمن على مقاليد الأمور، كما تشير كلمة "نخبة" إلى الأقلية التي تتمتع بمكانة مميزة داخل ميدان اختصاصها سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي، وهذا يشير إلى وجود أكثر من نخبة في المجتمعات، بل هناك نظام مركب من النخب المتخصصة.

وفي هذا الإطار فإن هناك اتجاهًا في دراسة النخب يسعى جاهداً إلى ترجمة النظريات إلى دراسات واقعية، ويطالب أنصار هذا الاتجاه باستبدال مصطلح "النخبة" بمصطلح "النخب"، على أساس الحقيقة التي مؤداها أن المجتمع الحديث الذي يتسم بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة، يشهد بالضرورة عدة نخب، وأن لكل نخبة منها دوراً تؤديه في المجتمع، وليس معنى ذلك بالطبع أن كل هذه النخب تلعب دوراً هاماً في الشؤون السياسية، وإنما يمكننا أن نتحدث عن النخب السياسية والنخب غير السياسية، ويطلق على هذا الاتجاه اسم تعدد النخب (Pluraliste Elites)⁽¹¹⁾.

وقد أثار العديد من المفكرين النقطة المتعلقة بتعدد النخب حينما تحدثوا عن نخب وليس نخبة، منهم "كارل مانهايم Karl Mannheim" و"ريمون آرون Raymond Aron" و"ميشلز Michels"، و"باريتو Pareto" و"روبرت داهل Robert Dahl". فمنذ 1930 وبعد ترجمة النصوص الكلاسيكية لـ "باريتو Pareto" و"موسكا Mosca" حول النخبة إلى اللغة الإنجليزية، انطلقت العديد من الأعمال والبحوث الأكاديمية غير المنقطعة حول نظرية الطبقة الحاكمة والنخب، بل أصبحت من حينها "سوسيولوجية النخب" تطرح كتخصص علمي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹²⁾. ولقد ظل مصطلح "النخب (ة)" يستعمل في عموم الكتابات بصفتي المفرد والجمع، ولأن اختلاف استعمال هذا المصطلح أنتج اختلافا في الرؤى والمقاصد، فقد ظهرت لدينا مقاربتان هما: المقاربة الأحادية والمقاربة التعددية، كما ظل استعمال صيغة المفرد والجمع غالبا - وليس دائما - للتمييز بين الامتياز والرفعة⁽¹³⁾.

ويتضح مفهوم النخب المتعددة بشكل جلي في دراسة "سوزان كلير SuzanClear" المنشورة عام 1963، والتي افترضت فيها وجود نخب استراتيجية في ميادين الحياة المختلفة (في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني...)، ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها، حيث أصبح في مقدورنا الآن الحديث عن نخب ثقافية، ونخب اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم⁽¹⁴⁾.

وحسب "ريمون آرون Raymond Aron" فإن النخب تتعدد بتعدد الموارد الاجتماعية وتعدد وتنوع الرموز⁽¹⁵⁾، فعندما نتحدث عن المعنى الواسع للنخبة، أي النخب المتعددة، يمكننا أن نتحدث عن نخبة عسكرية، ونخبة

إدارية، ونخبة دينية، ونخبة زراعية، ونخبة صناعية. فمفهوم النخبة هنا يمكن أن ينطبق على أولئك الذين يتولون الصفوف الأولى من أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي⁽¹⁶⁾.

وفي واقع الأمر فإن كل المجتمعات تشهد أنواعا كثيرة للنخب، غير أن العامل الحاسم الذي يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير، وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب.

الإصلاحات العسكرية والسياسية والاجتماعية

عرفت تونس منذ منتصف القرن التاسع عشر حركة إصلاحية جعلتها تتميز عن جيرانها، تعود بداياتها إلى عهد حكامها البايات. حيث كان للقوانين التي صدرت في إطار دولة البايات، وخاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أهميتها في جعل تونس مقارنة ببقية بلدان العالم العربي والإسلامي رائدة في مجال المؤسسة، التي تزامنت مع أفكار النهضة العربية الحديثة.

ويعتبر البايات (أحمد باي، محمد باي، ومحمد الصادق باي) أول من رعوا نهضة تونس خلال القرن التاسع عشر، فلقد ساهموا بشكل أو بآخر في نهضة تونس في ذلك الوقت، وقد جاءت إصلاحاتهم نتيجة لتأثرهم بما رأوه في فرنسا من ازدهار وتطور معماري وتقدم، ف«أحمد باشا» الباي العاشر لتونس خلال زيارته لفرنسا انبهر بتنظيم الجيش الفرنسي وهيكلته، وهو ما جعله ينسج على منوال الفرنسيين، فقام بإصلاحات عسكرية جعل من خلالها الجيش وطنيا، لكنه اصطدم بغياب القيادات التونسية، وهو ما دفع به إلى تكوين المدرسة الحربية بـ"باردو"⁽¹⁷⁾. وهي مدرسة أسست عام 1840، وعهد "أحمد باي (1806 - 1855)" بإدارة شؤون "مدرسة باردو الحربية" هذه إلى

الأميرال "آلايكاليقاريس Calligaris" من أعيان إيطاليا، وإضافة إلى الأساتذة والشيوخ التونسيين الذين عيّنوا للتدريس في هذه المدرسة جلب لها أساتذة وضباطاً أوروبيين من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وكان هدف المدرسة أساساً تكوين ضباط وتقنيين للجيش النظامي، حسب شروط وأنظمة مضبوطة. ومن المواد التي اشتمل عليها برنامج هذه المدرسة القرآن الكريم، وعلوم العربية واللغة الفرنسية وقواعدها وعلم الحساب، وعلم القوانين العسكرية، بحيث يتخرج الضابط عالماً بما يلزمه ضرورة في غير العلوم العسكرية متضلّعاً من اللغة الفرنسية وبما يلزم العسكر من العلوم العقلية والحربية. وفي سنة 1858 أسند الباي إدارة المدرسة إلى القبطان "كمبنون Campenon" وهو ضابط فرنسي بمعية ضباط وأساتذة أوروبيين وتونسيين، ومن أشهر الأساتذة التونسيين الذين كانوا يدرّسون في هذه المدرسة الشاعر والعلامة الشيخ "محمود قبادو" والشيخ "محمد البشير التواتي" وغيرهما من علماء الزيتونة⁽¹⁸⁾.

لقد أسهمت آنذاك النخبة التونسية المثقفة والسياسية، التي أثرت بصورة مباشرة في تاريخ تونس الثقافي والسياسي الحديث، على غرار "أحمد بن أبي الضياف (1802-1874)" والوزير المصلح "خير الدين باشا (التونسي) (1820-1890)"، في بلورة القوانين التأسيسية التي أدخلت البلاد التونسية الحداثة.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال أن النخبة التونسية استفادت من عدة عوامل أهمها أن علاقة البلاد التونسية بمحيطها المتوسطي تعود إلى زمن بعيد، حيث كانت على اتصال وثيق بالدول الأوروبية وقناصلها وجالياتها منذ القرن الثامن عشر⁽¹⁹⁾، ويبدو أن العلاقات التونسية الأوروبية قديمة جداً، لكنها تدعّمت في العهد الحديث وبصورة أدق في القرن التاسع عشر، إذ أن

تونس عرفت خلافا للكثير من البلدان العربية والإسلامية الحدائة قبل خضوعها للاستعمار الغربي المباشر، وهذه الظاهرة جديرة بالتسجيل لأن لها تأثيرات لا تحصى ولا تعد في تطور البلاد.

فمن خلال تلك العلاقات تأثرت البلاد التونسية بالأنظمة الديمقراطية الأوروبية من الناحية السياسية، واستطاعت نخبة محدودة العدد ولها وظائف عليا في أجهزة الدولة أمثال "محمود قبادو (1815-1874)" و"سالم بوحاجب (1824/1827-1924)" و"محمد بيرم الخامس (1840-1889)" إضافة إلى كل من "ابن أبي الضياف" و"خير الدين باشا" السالفي الذكر، إنجاز جملة من الإجراءات التحديثية⁽²⁰⁾.

ومن أهم الإصلاحات التي كانت وليدة القرن التاسع عشر نذكر إصلاحات المشير "أحمد باي" التي مسّت الجانب الاجتماعي وما عُرف بإلغاء الرق سنة 1846، فبعد زيارته لفرنسا بمعية "ابن أبي الضياف" عاد إلى تونس وأصدر أمره بإلغاء الرق، وكان ذلك قبل إلغاء الرق بالولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى التنقيح الثالث عشر للدستور، والذي صار نافذا منذ 18 ديسمبر 1865⁽²¹⁾. كما تجسّمت تلك الإصلاحات من خلال صدور "عهد الأمان"، والذي صدر يوم 09 سبتمبر 1857، حيث شارك في تحريره "ابن أبي الضياف"، وهو بمثابة إعلان لحقوق الإنسان، وكان الأول من نوعه في العالم العربي وحتى في بعض البلدان المتقدمة اليوم، حيث أدخل تونس - نظريا على الأقل - في مرحلة تحوّل سياسي واقتصادي واجتماعي جديدة، أو قل وضعها على عتبة انطلاقة اجتماعية وسياسية واقتصادية غير تقليدية⁽²²⁾.

لقد شكّل إصدار قانون "عهد الأمان" إحدى لبنات التحديث في تونس، حيث تسارع هذا النسق في نهاية القرن التاسع عشر بإصدار أول

دستور في العالم العربي والإسلامي سنة 1861⁽²³⁾، وهو دستور منبثق عن "عهد الأمان"، يقيم في أبوابه الثلاثة عشر وفصوله المائة وأربعة عشر توزيع الحكم بين الباي ووزراءه، ومجلس أكبر له من سعة النفوذ ما لا يقدر، وهو مجلس أو برلمان⁽²⁴⁾، قبل أن يتم تعليق العمل به على إثر ثورة "علي بن غداهم" وعلى الرغم من أن دستور 1861 ممنوح من طرف الباي في ذلك الوقت، إلا أنه ساهم في بداية مرحلة جديدة من عمليات التقنين والإصلاح المؤسساتي وتحولاً نوعياً في علاقة الحاكم بالمحكوم، إذ أنه كان يهدف إلى الحد من الحكم المطلق⁽²⁵⁾.

ويعتبر الوزير "خير الدين باشا" أحد أبرز من قادوا الحركة الإصلاحية في تونس في تلك الفترة، فهو يعتبر - إلى جانب كونه أحد رجالات الدولة - مصلحاً وسياسياً ومفكراً، حيث كان لإصلاحاته الكثيرة التي جاء بها من خلال تقلده مناصب عدة في الدولة آنذاك بالغ الأثر في نهضة تونس. ففي سنة 1857 رقاه "أحمد باي" إلى رتبة وزير للبحر، وبقي في هذا المنصب حوالي خمس سنوات (1857-1862) قام خلالها بأعمال إصلاحية هامة، منها توسيعه ميناء حلق الوادي، وإنشائه لمصنع بخاري لبناء السفن وإصلاحها، كما وضع قوانين لمجلس شوري منتخب، ورثب هيئة خدمة الوزارة لتقييد الوثائق الصادرة، وضبط جميع النشاطات اليومية في دفتر⁽²⁶⁾، كما أقدم على وضع اتفاقيات مع الأوروبيين حول شراء الأراضي والعقارات بالبلاد التونسية، على أسس وقواعد تضبطهم في حدود الاستثمار لا الاستغلال.

وقد كان "خير الدين باشا" متحمساً لمبدأ الإصلاح ومقتنعاً به لتجنيد البلاد التونسية الهيمنة الفرنسية، معتبراً أن رأس الداء كامن لا في عوادي المناخ والأوبئة وإنما في نظام الحكم المطلق المسلط على البلاد⁽²⁷⁾، وفي

هذا الإطار يُعتبر مجلس الشورى من أهم المشاريع التي عمل عليها "خير الدين باشا"، إلا أنه اصطدم برجال الدين الذين أصروا على المزج بين الدين والدولة وعدم الاقتباس من الغرب⁽²⁸⁾، حيث كان "خير الدين باشا" متأثراً بمبادئ الثورة الفرنسية وقيمها الإنسانية التحررية، حيث دعا إلى ضرورة الاقتباس من الغرب والتخلص من الحكم الاستبدادي، الذي يعتبر أحد أهم أسباب التخلف بالنسبة إلى العالم العربي والإسلامي، عكس الأنظمة الديمقراطية الغربية المرتكزة على القوانين التي مكّنت الشعوب من ضمان سيادتها وحريتها الأساسية، كما اعتبر أن إصلاح نظام الحكم ما هو إلا وسيلة ترمي إلى إقامة العدل والحرية بين المواطنين⁽²⁹⁾، حيث حاول أن يجد في الأفكار الأوروبية الجديدة مرجعية لها في التاريخ الإسلامي، وذلك من أجل الاستفادة من مبادئها وقيمها في التجربة الإصلاحية، حيث دعا إلى ضرورة الاقتباس من الغرب دون التخلي عن الدين الإسلامي، كما دعا إلى التخلص من الحكم الاستبدادي الذي يعتبر أحد أهم أسباب التخلف بالنسبة إلى العالم العربي والإسلامي.

كما اصطدم "خير الدين باشا" بالوزير الأكبر "مصطفى خزندار" حيث نشب بينهما خلاف حول مجلس الشورى، والذي أراد "خزندار" أن يكون غطاء للمشاريع والممارسات التي تتناقض مع مصلحة البلاد العليا، في حين كان "خير الدين باشا" يريد أن يكون المجلس عكس ذلك تماماً، فقدّم استقالته في ديسمبر 1862⁽³⁰⁾، حيث استغرقت فترة بُعد "خير الدين باشا" عن الحكم حوالي سبع سنوات، غير أن تلك الاستقالة لم تمنعه من حضور اجتماعات المجلس الخاص الذي كان "الباي" يستشيريه في بعض الأمور، كما

أنه ظل على مقربة من القضايا الدقيقة التي لها علاقة بتونس وسياستها الخارجية⁽³¹⁾.

وبعد خروج "خير الدين باشا" من الحكم ساءت حالة البلاد ودخلت في فوضى مالية وسياسية، وكان سببها القروض التي طلبها المشير "الصادق باي" والتي قدرّت بـ 35 مليون فرنك، وزيادة على ذلك أقدم على مضاعفة معلوم المجبى برفعه من 36 ريالا إلى 72 ريالا سنة 1864، ليتدارك الأزمة المالية التي وقعت فيها تونس⁽³²⁾، مما أدّى إلى اندلاع ثورة "علي بن غداهم" كما أسلفنا الذكر، وهي الثورة التي كادت أن تقضي على نظام الحكم آنذاك لولا أن الباي تمكّن من القضاء عليها⁽³³⁾.

ولمواجهة الأزمة المالية تم تشكيل لجنة مالية مختلطة اختير "خير الدين باشا" ليكون رئيسا لها، والذي بعد مفاوضات عسيرة تمكّن من حصر المؤسسات والقطاعات الإنتاجية التي يجب أن تكون وحدها مصدرا لتسديد الديون، كما عمل للقضاء على الفساد الذي استشرى في رأس هرم السلطة والمتمثل في "مصطفى خزندار" حتى نجح في مهمته تلك، وبذلك بقي منصب الوزير الأول شاغرا بعد تنحيته⁽³⁴⁾. وفي سنة 1873 تم تنصيب "خير الدين باشا" على رأس الوزارة الأولى، حيث قام بعدة إصلاحات منها⁽³⁵⁾:

- إنشاء منصب وزير أكبر لتوثيق الصّلات بين الإيالة التونسية والدول الأوروبية وكذا مع الباب العالي.

- إنشاء مجلس مختلط بتونس للتقاضي بين الأهالي والأجانب في المسائل المالية.

- شرع في توحيد الأحكام الجاري العمل بها في البلاد.

- أنشأ مجلسا صحيا بالعاصمة لمراقبة الأمراض المعدية.

- أحدث إدارة للأوقاف العامة بنظام محكم سنة 1874، وعهد بها إلى الشيخ " محمد بيرم الخامس " المعروف بأفكاره الإصلاحية.

كما قام "خير الدين باشا" بإصلاحات عديدة في مجال التعليم، حيث أسس "المدرسة الصادقية" سنة 1875، وقام بتنظيم التعليم في "جامع الزيتونة" سنة 1876، وأنشأ "المكتبة الصادقية"، فضلا عن تشجيع الطباعة والصحافة والنشر، وفي الجانب الاقتصادي قسّم الأراضي الزراعية إلى مناطق، وتحرّى في اختيار الأمناء والأعوان، وشدّد على معاينة الجُباة المختلسين، وفي الجانب الاجتماعي اهتم بالوظائف الحكومية، فحدّد مرتباتها ومرتبات القصر، ووضع الأسس السليمة لميزانية الدولة⁽³⁶⁾.

قد تأثر "خير الدين باشا" بالحضارة الأوروبية خاصة بعد سفره إلى فرنسا لمتابعة قضية "محمود ابن عياد"، والتي استمرت من سنة 1857 الى غاية 1876 و ترتب عنها عمليات تحويل وجهة الأموال الحكومية التونسية من طرف "محمود بن عياد" ومساعدته مدير خزانة البلاد التونسية اليهودي الأصل "نسيم شمامة" بتواطؤ الوزير اليوناني الأصل وصهر الباي "مصطفى خزندار"، حيث بقي هناك مدة طويلة ناهزت الثلاث سنوات، ثم تم تكليفه بعد استقالته الأولى عام 1862 من منصبه كوزير للبحرية بسفارات خارجية زار فيها تسع دول أوروبية خصوصا فرنسا، وفي رحلته الواسعة اغتنم الفرصة لدراسة الأسس الحضارية والثقافية الغربية، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية لهذه الدول.

كما تأثر بأفكار المصلحين المشرقين خاصة "محمد بن عبد الوهّاب" الذي أثر عليه في دراسته وتكوينه الفكري، وإدراك مشكلات المسلمين

وقضايا العالم الإسلامي⁽³⁷⁾، وكذا مطالعته للمؤلفات السياسية المترجمة في مصر عن اللغة الفرنسية بإشراف "رفاعة الطهطاوي"، والموجودة بمكتبة المدرسة الحربية بـ"باردو"، ومؤلفات خاصة بتاريخ المجتمع الإسلامي ومؤلفات خاصة بتاريخ الغرب، وكذا معرفة فلسفة الدولة عند "ابن خلدون" واتصالاته مع المصلحين العثمانيين⁽³⁸⁾، إضافة إلى المصلحين التونسيين أمثال "حسين رستم" و"أحمد بن أبي الضياف" و"سالم بوحاجب" و"بيرم الخامس".

لكن الملفت أن كل هذه الإصلاحات كانت مدفوعة برغبتين متناقضتين، الأولى رغبة رواد الإصلاح في تونس أمثال "ابن أبي الضياف" و"خير الدين باشا" فضلا عن بايات تحمسوا لذلك أو أجبروا على ذلك، أما الرغبة الثانية فقوامها دفع القناصل الأجانب الأوروبيين إلى إجراء إصلاحات سياسية وإدارية في بلاد تنهياً بسرعة آنذاك، توفرت فيها كل عناصر "القبالية للاستعمار" حسب تعبير "مالك بن نبي"⁽³⁹⁾.

وكان رجال الإصلاح يرمون في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى الحرية والنهوض بالمجتمع التونسي وتطويره، فلقد حاول هؤلاء تقوية أواصر النخبة بالمجتمع، في جدلية عمل الإصلاح وفق منطق تدريجي وسلمي، وتكثيف الجهود على الميدان نظراً لوعيهم بخطورة الوضع الذي تمرّ به البلاد التونسية خلال تلك الفترة⁽⁴⁰⁾. وعليه يمكن القول أن المعنى الإصلاحي للتححرر بدلالات تجاوزت المعنى اللغوي التقليدي الذي يفيد التخلّص من الأسر أو العبودية، إلى دلالات ارتبطت بما أفرزته حركة النهضة الفكرية في المجتمعات الأوروبية الحديثة، وما كان لذلك من تأثير في حركة "التنوير العربي" في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، جعلها تستمد من الفكر الليبرالي الغربي أغلب ما تضمنه معجمه الفكري من مفاهيم ومصطلحات كالحرية والتحرر والديمقراطية والدستور⁽⁴¹⁾.

إصلاح التعليم بين الصادقية والزيتونة

لقد لعبت النخبة التونسية العصرية دورا هاما - من ناحية تاريخية - في الحركة الإصلاحية التي شهدتها تونس منذ نهاية العصر الحديث، حيث لم يأت "خير الدين باشا" والفريق الذي رافق طريقه الإصلاحي والذين أتوا من بعدهم من عدم، بل نتيجة تطوّر طويل، وتعميق تدريجي للوعي الاجتماعي والسياسي والحضاري لدى النخبة التونسية منذ بداية القرن التاسع عشر.

وقد تدعّم ذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتوفّر إرادة سياسية، ذلك أن "خير الدين باشا" قد اهتم عند تولّيه الوزارة الكبرى بميدان التعليم، بحكم اطلاعه المباشر على النهضة بأوروبا أثناء إقامته بفرنسا وعدد من الدول الأوروبية⁽⁴²⁾، فمن أهم إنجازات "خير الدين باشا" "المدرسة الصادقية" كما ذكرنا سابقا، وهي مدرسة أنشأت سنة 1875، وسمّيت بالصادقية نسبة إلى الباي "محمد الصادق" الحاكم آنذاك بتونس، وكانت هذه المدرسة أول مدرسة تونسية على الطراز الحديث، تدرّس فيها العلوم العربية والشرعية بالإضافة إلى الثقافة العصرية، مع تعليم اللغات الفرنسية والإيطالية والتركية، والرياضيات والطبيعات والاجتماعيات، فمما تضمنه برنامج المدرسة في اللغة العربية حفظ القرآن الكريم والقراءات والحديث، والنحو والصرف والمعاني، وفي برنامج اللغات تعليم التركية والفرنسية والإيطالية، وفي برنامج العلوم التاريخ العام والجغرافيا والهندسة والكيمياء والرياضيات...⁽⁴³⁾

حيث تمكنت هذه المدرسة من ضخّ دماء جديدة في المجتمع التونسي، وساهمت في تكوين العديد من القيادات الوطنية التي أرست دعائم التحديث الاجتماعي والاقتصادي في تونس، وذلك حين فتحت أبوابها أمام الطلبة

بتونس العاصمة يوم 27 فيفري 1875، حيث ساهمت في تكوين أجيال من التونسيين، والذين كان معظمهم ممن ساهموا في تسيير دواليب الدولة التونسية بعد ذلك.

لقد أنشئت هذه المدرسة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لما كانت الدول الأجنبية الاستعمارية وخاصة فرنسا تحاول وضع يدها على تونس ثقافيا، كما كان هناك تسابق من قبل الفرنسيين والإيطاليين على اكتساح ميدان التربية والتعليم، لأن التعليم في تونس في ذلك الوقت كان يعتمد على الكتاتيب والمدارس القرآنية.

وللتدليل على أهمية هذه المدرسة في النهوض السياسي والاجتماعي التونسي، تجدر الإشارة إلى أنها المدرسة التونسية الأولى التي تخرّج منها أول طبيب تونسي، كما أنها خرّجت أول مهندس تونسي سنة 1901، وساهمت بأول أستاذ تونسي في العلوم الطبيعية سنة 1937، وأفرزت كذلك أول دكتوراه دولة في الآداب وفي الاقتصاد، وأول باي تونسي (المنصف باي)، وأول رئيس للجمهورية التونسية (الحبيب بورقيبة)، وأول رئيس تونسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الحبيب الشطّي)⁽⁴⁴⁾، إلى جانب الكثير من الأسماء اللامعة في مجال الأدب والسياسة أمثال "الهادي نويرة" الوزير الأول خلال السبعينات، ورئيس "المجلس الوطني التأسيسي" بعد إسقاط النظام التونسي السابق سنة 2011 "مصطفى بن جعفر".

وإلى جانب الدور الكبير الذي لعبته "المدرسة الصادقية" في تكوين النخبة التونسية، كان لجامع "الزيتونة" دور لا يمكن إغفاله في تخريج وتكوين العديد من الشيوخ والعلماء، خاصة بعد الإصلاحات التي أدخلها المشير "أحمد باي" والوزير "خير الدين باشا". حيث بادر المشير "أحمد باي" في

ديسمبر سنة 1842 بتحييس رواتب ثلاثين شيخا مدرّسا بالزيتونة، من دخل بيت المال من إرث من لا عاصب له، وكتب ذلك في منشور بالذهب، وختمه بطابعه، وعلّقه عند باب الشفاء من الجامع الأعظم، كما قام بتحييس مكتبة عظيمة عمّر بها جامع الزيتونة⁽⁴⁵⁾.

ولما اضطلع "خير الدين باشا" بخطط الوزارة الكبرى سعى إلى تشكيل لجنة تتولى تحرير قانون الصادقية، وتخطيط برامج التعليم الزيتوني وترتيبها على درجات علمية مضبوطة بامتحانات لم تكن موجودة من قبل، وتوصل "خير الدين باشا" لإصدار قانون إصلاح التعليم الزيتوني متضمنا 67 فصلا، صدر بها الأمر العليّ المؤرّخ في شهر فيفري 1876⁽⁴⁶⁾.

واستمرت مسيرة إصلاح التعليم في جامع الزيتونة بتسمية خير التعليم الفرنسي "لويس ماشويل Louis Machuel" مديرا للتعليم العمومي بتونس، والذي كان يسمّى فضاءات التعليم بجامع "الزيتونة" بـ"المؤسسة الجامعية الزيتونية"، حيث عاين هذا الخبير ضيق أفق التعليم بالزيتونة فعمل على تداركه بالإصلاح، لفتح أبواب التعليم العصري أمام الأجيال التونسية الصاعدة، ولم يكن ذلك نابعا من تصرفات شخصية بل خدمة لوطنه فرنسا حتى لا تضطر مستقبلا إلى انتداب أجانب من أجل تسيير الإدارات بعد احتلالها لتونس⁽⁴⁷⁾.

وتفاديا لصدمة الإصلاح ورفض السلطة الدينية التونسية المتمسكة بأفكارها التقليدية المحافظة لأي إصلاح للتعليم الزيتوني، تم تشكيل لجنة الدراسات العربية برئاسة الوزير الأول لحكومة الباي آنذاك "محمد العزيز بوعتور"، وعضوية أعيان تونس ومشايخ جامع "الزيتونة"، حيث اعترف الوزير الأول خلال أول اجتماع عقدته هذه اللجنة، بأن برامج التعليم ومناهج "الزيتونة" في حاجة إلى تطوير نظرا للوضع الراهن وذلك حتى تكون

أكثر نجاعة، لأن تدريس العلوم الدينية والقانونية وكذلك اللغة والآداب العربية في الجامع الأعظم لا تعطي في الحقيقة الرغبة في متابعتها⁽⁴⁸⁾.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تأسيس الجمعية "الخلدونية" في 22 ديسمبر 1896 برئاسة "محمد لصرم"، وهي جمعية كانت ترمي إلى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي لتوسيع آفاقه العلمية، وذلك بواسطة دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والاقتصاد السياسي والفيزياء والكيمياء... وهذه الدروس والمحاضرات موجهة خصوصا إلى طلبة جامع "الزيتونة" حيث كان التعليم تقليديا⁽⁴⁹⁾.

وقد تم في هذا السياق تشجيع المتفوقين من أبناء المسلمين على إتمام دراستهم في الخارج، بشكل سوف يجلب أنظار الشباب المؤهل للتعليم، حتى من ذوي التكوين الزيتوني في الأصل، لذلك توافدوا بأعداد وافرة من أجل تحقيق النقلة النوعية بالتحول من نمط تعليمي ينتج نموذج المتعلم المثقف في أحسن الأحوال، إلى نمط تعليمي ينتج نموذج المثقف "الإنتلجنسي" الأكثر ارتباطا بالقاعدة الشعبية، وهو ما يسمح لهذه النخب الجديدة بلعب دور "الإنتلجنسي" الوطني المطالب بتعليم وطني، تعليم بعيد عن كل أشكال الاحتواء الثقافي من طرف المستعمر⁽⁵⁰⁾.

لقد اصطدمت حركة إصلاح التعليم الزيتوني بممانعة شيوخ "الزيتونة" وتمسكهم بالمحافظة على نمط تدريسهم في الجامعة الزيتونية، كما شهدت هذه الفترة صدامات بين مصلحين من "المدرسة الصادقية" وشيوخ "الزيتونة"، فالمصلحون أمثال "عبد العزيز الثعالبي" و"محمد الطاهر بن عاشور" و"البشير صفر" كانوا يؤيدون تطوير التعليم في جامع "الزيتونة" بما يواكب تحديات المرحلة، وفي المقابل شيوخ "الزيتونة" رفضوا ذلك حفاظا على تقاليد الجامع الأعظم.

وتجلى ذلك الصدام خاصة في كتابات الصحف المشهورة آنذاك، على غرار جريدة "الحاضرة" التي صدرت أول مرة سنة 1888، حيث اعتُبرت هذه الجريدة امتدادا للحركة الإصلاحية، فكانت تعمل من خلال منشوراتها على إقناع الرأي العام التونسي بأن الإسلام لا يتنافى مع التقدم، وأن انحطاط العالم الإسلامي يعود أساسا إلى رفضه للتطور، وأن النهوض بالبلاد التونسية يقتضي التخلي عن العقلية القديمة والاقتران بالتجارب الأوروبية المبنية على تطور العلوم⁽⁵¹⁾.

إضافة إلى مجلة "المنار" التي برزت للوجود سنة 1898، والتي كانت المبادئ التي عملت على نشرها قد وجدت تجاوبا عميقا في نفوس دعاة الإصلاح والشباب الزيتوني والصادقي، الذين أعجبوا بتلك المسائل الدينية التي كانت تطرحها للنقاش طرحا جديدا، حيث كان لهذه المجلة تأثير قوي في توجيه الحركة الفكرية عموما بتونس، والدوريات التونسية التي كانت تردد أفكار هذه المجلة الإصلاحية وتقتبس منها⁽⁵²⁾.

ولعلّ أكبر "معركة" صحفية اندلعت في تونس حول القضية الزيتونية هي تلك التي دارت رحاها بين الجريدتين اليوميّتين: جريدة "النهضة" التي كانت تؤيد الشيخ "محمد الطاهر بن عاشور" وبرنامجه الإصلاحي، وجريدة "الزهرة" التي وقفت في وجهها تؤيد الوزير الأكبر "خليل بوحاجب" والشيخ "أحمد بيرم" وتناصر مبدأهما في المحافظة⁽⁵³⁾.

لقد تنازعت مكونات النخبة التونسية في ما بينها "الصراع الفكري" إن صحّ التعبير، وانقسمت إلى تيارين أحدهما يمجّد الموروث والتقاليد، والآخر يبحث عن الإصلاح والتجديد، بمعنى زيتونيين ومعاصرين، وذلك حول قضية مصيرية تتعلق بصنع واقع تعليمي تونسي جديد محوره التعليم الزيتوني، غير أن نتيجة ذلك "الصراع الفكري" لم تكن حاسمة أو فاصلة،

فلقد كانت نتيجتها فقط حلحلة طفيفة للأوضاع القائمة وذلك لفائدة الإصلاحيين. حيث برزت أولى مظاهر فك الارتباط بين العبادة والتعليم في جامع الزيتونة في الاكتفاء ببعض المعالجات الجزئية الطفيفة، فمن مظاهر تطور التدريس بجامع الزيتونة في إطار المطالبة بالإصلاح أن برزت الشعبة العصرية الزيتونية في بداية الخمسينات، فأُنشئ مثلًا سنة 1953 التحصيل العصري الذي تجري اختباراتهِ لزامًا باللغة العربية، أما مضمون الامتحان فيشبه مضمون البكالوريا الفرنسية⁽⁵⁴⁾.

يمكن القول تعليقًا على ما سبق أن التعليم في وعي النخب الوطنية زيتونيتها وصادقيها قد اتخذ صورة الرّهان لا الثقافي فقط، بل السياسي والاجتماعي أساسًا، فهي نخب ضمّنته محتوى سياسيًا نضاليًا تستعمله الحركة الوطنية لحماية الذات من الانصهار في الآخر الاستعماري، عبر بعث وعي وطني وتكوين إطارات قادرة على حماية الذات من الاحتواء والتلاشي، وهنا بالذات تكمن الأهمية السوسولوجية للمؤسسة التعليمية التي مثلت منطلقًا وأداة في الآن نفسه للنخب في تونس في سياق مسيرتها النضالية والبنائية⁽⁵⁵⁾.

الخاتمة

شهدت تونس في القرن التاسع عشر محاولات عديدة للإصلاح إثر تردي الوضع المعيشي وتردي الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث قاد حركة الإصلاح الوطنية جملة من الرواد الذين شكلوا نواة النخبة التونسية، والذي كان لهم دور بارز من خلال الجهود الكبيرة التي قدموها، حيث ساهموا بأفكارهم الإصلاحية في اللحاق بركب الدول الأوروبية من خلال تأثرهم بها، فكانت البداية بالبائي أحمد باي الأوّل (1837-1855) والذي قاد جملة من الإصلاحات تركت أثرها بعمق على

المجتمع التونسي، ولعلّ أبرزها تأسيس المدرسة العسكرية بباردو (1840) وإلغاء الرق (1846)، وتواصلت هذه الإصلاحات في عهد من خلفوه لتتوجّج، على المستوى السياسي، بإصدار عهد الأمان (1857) وقانون الدولة (1861) الذي يعتبر أوّل دستور في العالم العربي، ولم تكن هذه الإصلاحات لترى النور لولا النخبة التونسية التي ساهمت بشكل كبير في بلورة أفكارها إلى واقع ملموس، وعملها على نشر الوعي بين أفراد المجتمع التونسي، وتنفيذ إصلاحات مست جوانب عديدة من حياة المجتمع التونسي.

الهوامش:

- 1- المنجد في اللغة العربية المعاصرة. بيروت: دار المشرق، 2000، ص 1390.
- 2- ابن منظور المصري، لسان العرب. المجلد الأول، بيروت: دار صادر، 1955، ص ص 751 - 752.
- 3- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط - معجم اللغة العربية. الجزء 2، طهران: المكتبة العلمية، 1975، ص 915.
- 4- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 61.
- 5- The Oxford Thesaurus, The Reader's Digest Complete Wordfinder. London: The Reader's Digest Association Limited, 1994, p 476.
- 6-Dictionnaire Hachette. Paris: Edition Hachette, 2005, p 527.
- 7- سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1980، ص 242.
- 8- عبد الرحيم العطري، صناعة النخب في المغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص 21.
- 9- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978 - 1990). القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص 21.
- 10- إسماعيل علي سعد، نظرية القوة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978، ص 109.
- 11- محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1977، ص 84.
- 12-William Genieys, "Nouveaux regards sur les élites du politique". Revue Française de Science Politique, Presses de Sciences Po, Vol 56, n°1, Février 2006, p 123.
- 13-JacqueCoenen-Hutherm, Sociologie des élites. Paris: édition Armand Colin, 2004, p5.

- 14- أحمد زايد وعروس الزبير (محرران)، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 38.
- 15- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. سلسلة أطروحات الدكتوراه 60، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 79.
- 16- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 176.
- 17- علاء الدين حميدي، "إصلاحات وطنية لدى بعض بايات الدولة الحسينية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.kartchat-tunisia.overblog.com، تاريخ الاطلاع: 2016/02/15.
- 18- "مدرسة باردو الحربية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mawsouaa.tn، تاريخ الاطلاع: 2016/02/25.
- 19- رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2010، ص 25.
- 20- الهادي التيمومي، في أصول الحركة القومية العربية 1839-1920. تونس: دار محمد علي للنشر، 2002، ص 27.
- 21- إكرام الدريدي، "الحركة الإصلاحية في تونس منذ القرن التاسع عشر". نقلا عن الموقع الإلكتروني لجمعية تونس الفتاة: www.tounesaf.org، تاريخ الاطلاع: 2015/06/12.
- 22- بديرة مازري، "عهد الأمان ودور العلماء والمتأوربين في وضع أول دستور تونسي". أشغال مؤتمر التاريخ حول النخبة والسلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث والمعاصر، تونس، 4-9 ديسمبر 1989، ص 145.
- 23- الهادي التيمومي، تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي. تونس: دار محمد علي للنشر، 2010، ص 119.
- 24- خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972، ص 33.
- 25- منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014، ص 21.
- 26- أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث. الطبعة 3، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1971، ص ص 169-170.
- 27- خير الدين التونسي، مرجع سابق. ص 40.
- 28- جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر (المدخل). الجزء 1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص ص 244-245.

- 29- خير الدين التونسي، مرجع سابق. ص 60.
- 30- سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية. بيروت: دار الكتاب العالمي، 1993، ص 36.
- 31- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "خير الدين التونسي ومشروعه النهضوي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ الاطلاع: 26/05/2015.
- 32- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس. (تقديم وتعريب: حمادي السّاحلي)، تونس: دار الجنوب، 2001، ص ص 143 - 144.
- 33- فاضل بيّات، الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 590.
- 34- سمير أبو حمدان، مرجع سابق. ص 41.
- 35- أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 57.
- 36- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مرجع سابق.
- 37- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 94.
- 38- صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية في العصر الحديث. القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2001، ص ص 30 - 32.
- 39- عبد الجليل معالي، "تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد". صحيفة العرب، العدد 9457، الصادر بتاريخ 02/02/2014.
- 40- رؤوف بلحسن، "حركة الإصلاح في تونس بين زمنين". صحيفة الشروق، عدد يوم 10/06/2010.
- 41- جمال الدين دراويل، النخبة والحريّة: تونس في الثلث الأول من القرن العشرين. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2012، ص 17.
- 42- عادل بن يوسف، النخبة التونسية العصرية: طلبة الجامعات الفرنسية 1880-1956. تونس: دار الميزان للنشر، 2006، ص 65.
- 43- محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 312.
- 44- المنجيب السعيداني، "المدرسة الصادقية في تونس تحتفل بمرور 135 سنة على تأسيسها". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.archive.aawsat.com، تاريخ الاطلاع: 13/12/2015.
- 45- محمد بن الخوجة، "صحيفة من تاريخ تونس: كيف نشأت خزائن الكتب لدراسة العلوم بجامع الزيتونة المعمور". المجلة الزيتونية، الجزء الثاني، المجلد الأول، تونس، 1936، ص ص 136 - 139.

- 46- عبد الحفيظ منصور، فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية (خزانة جامع الزيتونة). بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1969، ص 2.
- 47- مختار العياشي، الزيتون والزيتونية في تاريخ تونس المعاصر (1883-1958). تونس: مركز النشر الجامعي، 2003، ص 31.
- 48- محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972، ص 56.
- 49- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986، ص 26.
- 50- حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 161.
- 51- علي المحجوبي، الحركة النقابية التونسية الشغيلة: بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي. تونس: المطبعة المغاربية، 2015، ص 25.
- 52- علي الزيدي، تاريخ النظام الزيتوني للشعبة العصرية الزيتونية (1965-1951). تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، 1986، ص ص 54-55.
- 53- محمد الفاضل بن عاشور، مرجع سابق. ص ص 169-170.
- 54- حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 160.
- 55- المرجع نفسه، ص 163.

قائمة المراجع:

- 1- أبو أصعب بلقيس أحمد منصور، (1999). النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978-1990). القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 2- أبو حمدان سمير، (1993). خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية. بيروت: دار الكتاب العالي.
- 3- أبراش إبراهيم، (1998). علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 4- أحمد صلاح زكي، (2001). أعلام النهضة العربية في العصر الحديث. القاهرة: مركز الحضارة العربية.
- 5- أمين أحمد، (1971). زعماء الإصلاح في العصر الحديث. ط 3، مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- 6- الإمام رشاد، (2010). التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.
- 7- الدريدي إكرام، " الحركة الإصلاحية في تونس منذ القرن التاسع عشر". نقلا عن الموقع الإلكتروني لجمعية تونس الفتاة: www.tounesaf.org، تاريخ الاطلاع: 2015/06/12.
- 8- الزيدي علي، (1986). تاريخ النظام الزيتوني للشعبة العصرية الزيتونية (1965-1951). تونس: المعهد الأعلى للتوثيق.

- 9- الطائي عبد الرزاق خلف محمد، "خير الدين التونسي ومشروعه النهضوي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ الاطلاع: 26/05/2015.
- 10- المحجوبي علي، (1986). الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. تونس: منشورات الجامعة التونسية.
- 11- المحجوبي علي، (2015). الحركة النقابية التونسية الشغيلة: بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي. تونس: المطبعة المغاربية.
- 12- المصري ابن منظور، (1955). لسان العرب. المجلد الأول، بيروت: دار صادر.
- 13- السويدي محمد، (1990). علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14- السعيداني المنجي، *المدرسة الصادقية في تونس تحتفل بمرور 135 سنة على تأسيسها*. نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.archive.aawsat.com، تاريخ الاطلاع: 13/12/2015.
- 15- العطري عبد الرحيم، (2006). صناعة النخب في المغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة.
- 16- العياشي مختار، (2003). الزيتون والزيتونية في تاريخ تونس المعاصر (1883-1958). تونس: مركز النشر الجامعي.
- 17- التونسي خير الدين، (1972). أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. تونس: الدار التونسية للنشر.
- 18- التيمومي الهادي، (2002). في أصول الحركة القومية العربية 1839-1920. تونس: دار محمد علي للنشر.
- 19- التيمومي الهادي، (2010). تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي. تونس: دار محمد علي للنشر.
- 20- بيات فاضل، (2007). الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 21- بن الخوجة محمد، (1986). صفحات من تاريخ تونس. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 22- بن الخوجة محمد، (1936). "صحيفة من تاريخ تونس: كيف نشأت خزائن الكتب لدراسة العلوم بجامع الزيتونة المعمور". المجلة الزيتونية، تونس: جامعة الزيتونة، الجزء الثاني، المجلد الأول، ص 130-152.
- 23- بن يوسف عادل، (2006). النخبة التونسية العصرية: طلبة الجامعات الفرنسية 1880-1956. تونس: دار الميزان للنشر.

- 24- بن عاشور محمد الفاضل، (1972). الحركة الأدبية والفكرية في تونس. تونس: الدار التونسية للنشر.
- 25- برهومي منعم، (2014). المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص.
- 26- دراويل جمال الدين، (2012). النخبة والحزبية: تونس في الثلث الأول من القرن العشرين. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.
- 27- زايد أحمد والوزير عروس (محرران)، (2005). النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 28- حميدي علاء الدين، «إصلاحات وطنية لدى بعض بايات الدولة الحسينية». نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.kartchat-tunisia.overblog.com، تاريخ الاطلاع: 15/02/2016.
- 29- حسني عبد الوهاب حسن، (2001). خلاصة تاريخ تونس. (تقديم وتعريب: حمادي السّاحلي)، تونس: دار الجنوب.
- 30- يحي جلال، (1998). العالم العربي الحديث والمعاصر (المدخل). ج 1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 31- مازري بديرة، (1989). " عهد الأمان ودور العلماء والمتأوربين في وضع أول دستور تونسي". ورقة مقدمة إلى: مؤتمر التاريخ حول النخبة والسلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث والمعاصر، 4-9 ديسمبر 1989، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
- 32- محمد محمد علي، (1977). دراسات في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
- 33- منصور عبد الحفيظ، (1969). فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية (خزانة جامع الزيتونة). بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر.
- 34- مصطفى إبراهيم وآخرون، (1975). المعجم الوسيط - معجم اللغة العربية. ج 2، طهران: المكتبة العلمية.
- 35- معالي عبد الجليل، «تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد». صحيفة العرب، العدد 9457، الصادر بتاريخ 02/02/2014.
- 36- سعد إسماعيل علي، (1978). نظرية القوة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 37- عبد الرحيم حافظ، (2006). الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. سلسلة أطروحات الدكتوراه 60، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 38- عبد السلام أحمد، (1986). مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية. تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
- 39- عمر عبد العزيز، (2007). تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مصر: دار المعرفة الجامعية.

40- رؤوف بلحسن، "حركة الإصلاح في تونس بين زمنين". صحيفة الشروق، عدد يوم 10 / 06 / 2010.

41- ذبيان سامي وآخرون، (1980). قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.

42- المنجد في اللغة العربية المعاصرة. (2000). بيروت: دار الشروق.

43- "مدرسة باردو الحربية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mawsouaa.tn ، تاريخ الاطلاع: 2016 / 02 / 25.

44- **Dictionnaire Hachette**, (2005). Paris: Edition Hachette.

45- **JacqueCoenen-Hutherm**, (2004). **Sociologie des élites**, Paris: édition Armand Colin.

46- **The Oxford Thesaurus, The Reader's Digest Complete Word finder**, (1994). London: The Reader's Digest Association Limited.

47- William Genieys, (2006). "Nouveaux regards sur les élites du politique". **Revue Française de Science Politique**, Presses de Sciences Po, Vol 56, n°1, pp 119- 136.